مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (١)
الإصدار الخامس والعشرون
(١-٢١) ٢٠٢٥

دور المشاريع الوقفية في تعزيز موارد المنظمات الأهلية الغير ربحية في الاقتصاد الإسلامي "مؤسسات قطاع غزة أنموذجا""

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

أ. بلال محمد عبد البرش
طالب دكتوراه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة طرابلس بلبنان.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٥م

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور المشاريع الوقفية في تعزيز موارد المنظمات الأهلية الغير ربحية في الاقتصاد الإسلامي "مؤسسات قطاع غزة أنموذجا، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فيما تكون مجتمع الدراسة من (٩٩٤) منظمة غير ربحية حيث خضعت العينة للطريقة العشوائية البسيطة وقد تم اختيار (٢٧٧) مؤسسة، وقد خرجت الدراسة باهم النتائج وهي انه يوجد وبشكل إيجابي دور لدى المشاريع الوقفية في المنظمات الغير ربحية في قطاع غزة بحيث ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال محاربة الفقر وتشغيل العاطلين عن العمل، وقد اشارت أيضا أن منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل ملحوظ في تحسين حياة الأفراد وتوفير خطط وأهداف قابلة للتطبيق، فيما خرجت الدراسة باهم التوصيات وهي زيادة التنسيق بين المنظمات الاهلية الغير ربحية فيما بينها، من أجل تحسين فعالية البرامج التنموية وخاصة منها الخيرية، وأنه يجب تطوير آليات قانونية واضحة لضمان توزيع الأدوار بين مختلف الأطراف في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة .

الكلمات المفتاحية: الوقف، المشاريع الوقفية، المنظمات الاهلية الغير ربحية، الاقتصاد الإسلامي.

Abstract

This study aimed to explore the role of endowment projects in enhancing the resources of non-profit civil society organizations in Islamic economics, using institutions in Gaza as a model. The study employed a descriptive-analytical approach and was conducted on a population of 994 non-profit organizations. The sample was

selected using simple random sampling, with 277 organizations included in the study, The study concluded with key findings, including the positive role of endowment projects, where civil society organizations in Gaza contribute to improving the economic and social conditions by combating poverty and employing the unemployed, especially through charity projects affiliated with non-governmental organizations. The study also highlighted that civil society organizations play a significant role in improving individuals' lives and providing feasible plans and objectives, The study's main recommendations include increasing coordination between civil society organizations and governmental institutions to improve the effectiveness of development programs, particularly charitable ones. Additionally, it is essential to develop clear legal mechanisms to ensure the equitable distribution of roles among various community stakeholders.

Keywords: Endowment, Endowment Projects, Non-Profit Civil Society Organizations, Islamic Economics.

*** الاطار العام للدراسة**

*** المقدمة**

تعددت وتنوعت الموارد المالية في الاقتصاد الإسلامي، هذا التعدد والتنوع ساهم مساهمةً كبيرةً في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات القديمة والحديثة على حدٍ سواء، ولبيان أهم هذه الموارد المالية وخاصة للمنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي ومدى مساهمتها ودورها في هذا الاقتصاد الإسلامي، وسنحاول في هذا الفصل بيان وتوضيح الموارد الاقتصادية للمنظمات الأهلية ومجالات الإنفاق والقواعد والمعايير التي تحكم عمليتي الحصول على الموارد وإنفاق تلك الموارد، وذلك في ثلاثة مباحث ويندرج تحت كل مبحث مطلبين إثنين سائلًا المولى –عز وجل– التوفيق والرشاد، في الاقتصاد الإسلامي، تُعتبر الموارد أمرًا ذا أهمية بالغة، حيث تمثل إحدى العوامل الأساسية التي تؤثر في نمو الاقتصاد وتنميته. يشير مصطلح "الموارد" إلى كل العناصر التي يتم استخدامها في إنتاج السلع والخدمات. وتشمل الموارد المادية مثل الأراضي والمناجم والمواد الخام، وكذلك الموارد البشرية مثل المعرفة والمهارات والقدرات البشرية، وعليه تتميز الاقتصاد الإسلامي بعدة مبادئ وقيم أساسية تؤثر في أهمـــية الموارد في هذا النظام الاقتصادي وعليه يُعتبر الاقتصاد الإسلامي نظامًا يهتم بتحقيق العدالة والتوازن الاقتصادي. وبالتالي، يتعين توجيه الموارد بطريقة تتفق مع القيم المالية، وعليه فلقد زاد الاهتمام بالمنظمات الأهلية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي، وتطور أداء تلك المنظمات من منظمات بدائية صغيرة يغلب على عملها

العشوائية وعدم الترتيب، إلى منظمات يغلب على عملها المؤسساتية والنظام ولها دساتير وقوانين تحكم عملها، وقد سنّت البرلمانات الدولية والمحلية الأنظمة الإدارية والمالية التي تحكم وتنظم عملها، وفي ظل غياب الدولة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني التي تقوم بالدور الاقتصادي المناط بها، عمدت بعض المنظمات الأهلية إلى تطبيق الأنظمة المالية الإسلامية قدر المستطاع، فليس لها دور الدولة في الإلزام، وإنما قامت بأدوار التثقيف والترغيب فيما يخص حصولها على الموارد المالية وبخاصة الزكاة، وإنفاقها في مصاريفها الثمانية التي حددها الشرع الإسلامي، بل تعدى الأمر ذلك إلى تنفيذ مشاريع وقفية واستثمارية بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات الحكومية والرسمية والحصول على الفتاوى الشرعية بالخصوص وحيث إن تبرعات المنظمات الأهلية وهي المساهمات المالية أو العينية وقد يتم التبرع بشكل منتظم أو في المناسبات الخاصة أو استجابةً لنداءات الإغاثة والطوارئ وأما التبرعات العينية فتشمل على تقديم سلع وخدمات بدلاً من التبرعات النقدية[1].

أولاً: مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث في الأسئلة الآتية: –

دور المشاريع الوقفية في تعزيز موارد المنظمات الأهلية الغير ربحية في الاقتصاد الإسلامي" (مؤسسات قطاع غزة أنموذجًا)؟

ومن خلاله تفرعت الأسئلة الفرعية، وهي على النحو الآتي: –

١– السؤال المتفرع الأول: كيف تؤثر المشاريع الوقفية بالاقتصاد الإسلامي بمؤسسات قطاع غزة؟

٢– السؤال المتفرع الثاني: ما هو أثر المشاريع الوقفية لدى المنظمات الاهلية الغير ربحية في مؤسسات قطاع غزة؟

ثانياً: اهداف الدراسة

ركزت الدراسة على الهدف الرئيسي وهو دور المشاريع الوقفية لدى المنظمات الاهلية الغير ربحية في الاقتصاد الإسلامي بقطاع غزة وانبثقت الأهداف الفرعية الاتية: –

١– التعرف على الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي لدى المنظمات الاهلية الغير ربحية في قطاع غزة.

٢– التعرف على التكافل والتضامن لدى المنظمات الاهلية الغير ربحية في قطاع غزة.

٣– بيان اثر المشاريع الخيرية لدى المنظمات الاهلية الغير ربحية في قطاع غزة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

١– بيان أثر تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي على تفعيل دور المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي في قطاع غزة ومدى إمكانية تعميم النتائج على منظمات أهلية في بلدان أخرى.

٢– ازدياد الإقبال على تطبيق النظم الاقتصادية الإسلامية في المنظمات الأهلية، وخاصة فيما يخص العمليات الإجرائية والدخل والإنفاق المالي مع رفد المكتبة العلمية الفلسطينية والعربية بالدراسات الخاصة بدور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي،

(١) منصوري، كمال (٢٠١٧). المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية شهرية تعني بالعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، الأردن، (ص٢٣).

وكذلك التركيز على إيجاد تنمية اقتصادية في فلسطين ترتقي بالمستوى الاقتصادي، ومواكبة الاقتصاد العالمـــي.

٣- قد تسهم الدراسة الحالية في تقديم توصياتٍ ومقترحاتٍ للمختصين في تطوير القطاع غير الربحي، وفي بيان أثر مبادئ الاقتصاد الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية.

رابعاً: انموذج الدراسة

ثالثًا: أنموذج الدراسة: تكونت الدراسة من المتغيرات المستقلة والتابعة، وهي موضحة حسب الشكل رقم (١) أدناه:

المتغير المستقل		المتغير التابع
المشاريع الوقفية ١. مبدأ الرقابة ٢. مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي	←	تعزيز موارد المنظمات الاهلية الغير ربحية بمحافظات غزة

تم إعداد هذا الجدول من صميم عمل الباحث استناداً لأسئلة الدراسة وفرضياتها.

خامساً: فرضيات الدراسة

الفرضيـــة الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة معنويـــة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) بين المشاريع الوقفية وبين موارد المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي بمؤسسات قطاع غزة.

وقد تفرعت منها الفرضيات المتفرعة الآتية: -

١- الفرضيـــة الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنويـــة لدى مبدأ الرقابة على تفعيل دور المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي.

٢- الفرضيـــة الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنويـــة لتطبيق مبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي على تفعيل دور المنظمات الأهلية في القطاع غير الربحي.

سادساً: حدود الدراسة

١- الحدود الموضوعية: دور المشاريع الوقفية في تعزيز موارد المنظمات الأهلية الغير ربحية في الاقتصاد الإسلامي "مؤسسات قطاع غزة أنموذجا""

٢- الحدود البشرية: المنظمات الاهلية الغير ربحية في قطاع غزة

٣- الحدود الزمانية :٢٠٢٤-٢٠٢٥م

٤- الحدود المكانية: محافظات قطاع غزة.

*** الإطار النظري والدراسات السابقة**

*** الاطار النظري**

أولاً: لمحة عامة عن الاقتصاد

إن علم الاقتصاد هو بمثابة فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وهو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة، واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة، وبعبارة أخرى علم إدارة الموارد المحدودة لتلبيـــة حاجات غير محدودة، فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية، إن مصطلح (اقتصاد) لغوياً يعني التوسط بين الإسراف والتقـــتير، وجاء في مختار الصحاح: القَصْدُ بين الإسراف والتقـــتير يقال فلان مُقتصدٌ في النفقة، هذا ويهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع

تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التبادل، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية والدخل والادخار والاستثمار والتضخم والدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها، وعليه فإن النشاط الاقتصادي واحد من أهم جوانب السلوك الإنساني العام، ووحدة شخصيـــة الإنسان تؤدي إلى انعكاس الأوضاع الاقتصادية في مختلف المجالات القانونيـــة والسياسية والفكرية للمجتمع، ولهذا فقد عَدّ كارل ماركس البنيان الاقتصادي للمجتمع الأساس الذي تستند إليه جميع البنى الفوقيـــة من قانونيـــة وسياسية واجتماعية، حتى المعارضون لفكره لا ينكرون أن التطور الاقتصادي يمثل وجهاً من وجوه التطور في التاريخ لا بد له مـــن أن ينسجم مع الوجوه الأخرى، ويسير معها في الاتجاه نفسه، وقد يسببها أو ينتج عنها؛ أي إنه قد يسبقها، وقد يتبعها، وبذلك فإن تحليل المجتمع لا يمكن أن يكون تاما إذا استبعد الجانب الاقتصادي مـــن التحليل، كما أن دراسة الجانب الاقتصادي للمجتمع لا تكون كاملة، إذا استبعدت الجوانب النفسية والسياسية، وعليه تهتمّ أغلب العلوم التي عرفها الإنسان منذ قديم الزمن حتّى الوقت الحالي بالوصول إلى حلول أو تفسيرات توضح قضايا أو تُعالج مُشكلات مُحدّدة، واهتمّ الاقتصاد بصفته علما من العلوم بالبحث عن العلاقات التي تجمع بين البشر ورغباتهم وحاجاتهم[٢].

ثانياً: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو نظام اقتصادي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامـــية (الشريعة الإسلامية)، والتي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للتوجيه والتشريع، يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي من خلال تطبيق القواعد والمبادئ الإسلامية في جميع جوانب النشاط الاقتصادي وعليه تتميز الاقتصاد الإسلامي بعدة مفاهيم رئيسية، بما في ذلك التوحيد حيث يعتبر التوحيد أساس الاقتصاد الإسلامي، حيث يؤمن بأن الله هو المالك الحقيقي لجمـــيع الموارد في العالم، وأن البشر هم مجرد خلفاء يجب عليهم استخدام الموارد بطريقة ترضي الله عز وجل وكذلك يركز على العدالة الاجتماعية، ويشدد الاقتصاد الإسلامي على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل، يعتبر التوزيع غير العادل للثروة والدخل من الأمور المرفوضة في النظام الاقتصادي الإســـلامـــي.[٣].

ثالثاً: الاقتصاد الإسلامي وآراء العلماء

إن رأي العلماء في الاقتصاد الإسلامي يتنوع بين مختلف العلماء والمفكرين، هناك مجموعة من العلماء والاقتصاديين الإسلاميين الذين يدعمون ويؤيدون الاقتصاد الإسلامي ويرونه كنموذج فعال لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية حيث تعتبر "المدرسة الإسلامية للاقتصاد (٤)." أحد التيارات الفكرية التي تؤيد الاقتصاد الإسلامي، يعتقد أتباع هذه المدرسة أن الشريعة الإسلامية توفر أطرًا وقوانينًا

(2) Overview of Economics: Three Economists and Their Theories", www.infoplease.com, Retrieved 21-9-201

(٣) الشرباصي، أحمد (١٩٨١). المعجم الاقتصـادي الإسلامـي، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (ص٣١).
(٤) الشرباصي، أحمد (١٩٨١). المعجم الاقتصـادي الإسلامـي، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، (ص٣٦).

اقتصادية شاملة تمكن من تحقيق التوازن والعدالة في النظام الاقتصادي، ومن جهة أخرى هناك علماء اقتصاد آخرين ينتقدون بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي ويرون أنه قد يواجه تحديات في التطبيق العملي، يُذكر أن هذه الانتقادات تشمل القيود الشرعية المفروضة على الربا والمصارف الإسلامية، وكيفية التعامل مع التغيرات الاقتصادية الحديثة والعولمة وعليه فمن المهم أن نلاحظ أن هناك مجالًا واسعًا للنقاش والتفاوض حول الاقتصاد الإسلامي بين العلماء والاقتصاديين، وتعتبر هذه النقاشات والمناقشات مفيدة لتطوير وتحسين المفاهيم الاقتصادية في إطار القيم والمبادئ الإسلامية.[٥]

رابعاً: الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً

الاقتصاد الإسلامي هو مصطلح يشير إلى نهج اقتصادي يستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية، يعتبر الاقتصاد الإسلامي نموذجًا بديلًا للنظم الاقتصادية التقليدية ويهدف إلى تحقيق التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية في إطار يتوافق مع المفاهيم الإسلامية حيث يعد أحد أبرز السمات الرئيسية للاقتصاد الإسلامي هو التركيز على المبادئ الشرعية الإسلامية، وعلى رأسها المبدأ الأساسي لحظر الربا (الفائدة)، يعتبر الربا غير مشروع في الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى توفير آليات تمويل بديلة تستبدل الربا، مثل التمويل الإسلامي الذي يعتمد على مفهوم المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر بالإضافة إلى حظر الربا، وينص الاقتصاد الإسلامي على عدد من المبادئ الأخرى مثل العدالة الاجتماعية، والمساواة، والحفاظ على الحقوق الفردية والملكية الخاصة، يهدف الاقتصاد الإسلامي أيضًا إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتعزيز العدالة الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة والفرص حيث تطور الاقتصاد الإسلامي ليصبح مجالًا متخصصًا يشمل مؤسسات مالية إسلامية مثل البنوك الإسلامية وشركات التمويل الإسلامي[٦].

وبناءً عليه فقد عرفه أحد الباحثين: ذلك الفرع من المعرفة، الذي يساعد على تحقيق رفاهية الناس، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة، بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، ودون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الأفراد أو خلق اختلالات مستمرة، سواء في الاقتصاد الكلي أم البيئة[٧]،

وعرفه آخر بأنه: العلم بالقوانين التي تنظِّم الثروة، من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها، على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظر الإسلام، وقد بيَّن أنَّ المقصود بالقوانين هو الأحكام الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي والتجريبية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية التي

---

(٥) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٨٦/٦، (ص١٠٢).
(٦) الفنجري، محمد شوقي (٢٠١٠). الإسلام والتوازن الاقتصـــادي بين الأفراد والدول، منشورات وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، (ص٨٨).
(٧) شابرا، محمد عمر عبد الكريم (١٩٩٦). الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، (ص١٤١).

وضعها رجال الاقتصاد بناءً على تحليلهم للظواهر المتصلة بالثروة[٨].

ويُعرِّف الباحث الاقتصاد الإسلامي بأنه أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام والعلم بالأحكام الشرعية العملية التفصيلية، وبالاستخدام الأمثل للموارد لتوفير الحاجات البشرية ويحتوي على إرشادات فيما يخص كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته.

خامساً: الرقابة في الاقتصاد الاسلامي

يتجلى أثر تطبيق مبدأ الرقابة في الاقتصاد الإسلامي من خلال خضوع نظام الاقتصاد الإسلامي لرقابتين على حد سواء بشرية وذاتية. الرقابة البشرية رسمية تمارس من قبل الجهات الإشرافية في الدولة على الناس وعلى الأسواق لكيلا يكون هناك أي نوع من أنواع الغش والاحتكار، وحدت هذه الرقابة بعد الهجرة الكريمة فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان يراقب الأسواق بنفسه وعندما فتحت مكة أرسل إليها من يراقب أسواقها، ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال[٩]: «ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته المنكر فوق الطعام حتى يراه الناس! من غش فليس مني» رواه مسلم. أيضاً هناك الأمر بالمعروف والنهي عن ا الواجبة على كل مسلم والتي تذكره بأنّ الله عز وجل أحل كذا وحرم كذا يفرض رقابة ذاتية. حيث ينبغي أن يكون سلوك المسلم الاقتصادي موازي ومشابه لنشاطه في العبادات المختلفة من صوم وصلاة وزكاة وحج. قالي سبحانه وتعالى: {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر} [١٠] وعليه فإن إقتصاد الرقابة المزدوجة هو عندما يضع أي نظام بشرى مبادئه وقوانينة فإن. التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا. النظام ما داموا بعيد عن اعين الناس، وعليه فعندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء، أما في الإسلام فإن النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. فقال: " أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"[١١]

واما الرقابة فهيا المقصود بها في الاقتصاد الإسلامي حيث يخضع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي إلى رقابتين، رقابة ذاتية في المقام الأول إلى جوار الرقابة الشرعية التي تمارسها السلطة العامة، فالرقابة الأولى هي أشد وأكثر فاعلية قائمة على الإيمان بالله والحساب في اليوم الآخر، فإذا تمكن الفرد من الإفلات من رقابة السلطة العامة فإنه لا يستطيع

(٨) أبو سنة، أحمد فهمي (٢٠٠٣). نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر، (ص١٤).

٩ والحديث أخرجه مسلم حديث (١٠٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع» «باب ما جاء في كراهة الغش في ١٧ .(١٣١٥) البيوعث

١٠ سورة آل عمران: آية ١٠٤

١١ البخاري، صحيح البخاري، (١٤٢٢هـ) باب السلم في الكيل المعلوم، دار طوق النجاة ، دمشق ، رقم الحديث(٤٧٧٧) الايمان حديث رقم ٩.

الإفلات من رقابة الله، لأن ذلك في حد ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي وعدم انحراف النشاط الاقتصادي[١٢]

إن الرقابة في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي بما يتوافق مع مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية تعتبر الشريعة الإسلامية أساسًا للاقتصاد الإسلامي، وتحدد مبادئ وقواعد توجيهية للعمل الاقتصادي تشمل العدالة والتوازن والمسؤولية الاجتماعية، بحيث يتم تنفيذ الرقابة في الاقتصاد الإسلامي عبر عدة آليات وهيئات. واحدة من هذه الآليات هي الهيئات الرقابية المالية والمصرفية، التي تضمن الامتثال للمبادئ الشرعية في القطاع المالي والبنكي. تشمل هذه الهيئات مثل مجالس الشرع في البنوك والمؤسسات المالية، والتي تقوم بإصدار التوجيهات والفتاوى لضمان الامتثال للمعايير الشرعية، وعليه لقد رصت الشريعة الإسلامية السمحاء على ضمان جميع ما يمكن الإنسان من القيام بتبعات استخلافه في الأرض و لذلك اعتنت بالمال العام و بينت مصادره و موارده تراقب جبايته و صرفه و منعت الإعتداء عليه بأي شكل من الأشكال ، و حرمت وسائل الكسب غير المشروع و نهت عن خيانة الأمانة و حملت كل من يقترف ذلك عقوبات رادعة في الدنيا و توعد من الله بالعذاب الشديد في الآخرة و يرتبط موضوع المال في الدين الإسلامي بشكل أساسي بإقرار كلا من الملكية الفردية و الجماعية .و إذا كان الفرد يسعى دوما لحراسة ماله و الذود عنه،[١٣] فإن المال العام هو مهمة الجميع في توفير الحماية اللازمة له وعلى الأخص ذوي الأمر منهم .

وكان لتوجهات الإسلام في المحافظة على أموال الأمة اثر فعال في حياة المسلمين ، حيث استطاعت الدولة الإسلامية أن تعتمد على نفسها في النواحي المالية و تحافظ على عزتها و لم تستجد غيرها في الحصول على ما يفي بحاجاتها و حاجات رعيتها من الأموال و نظرا لهذه الأهمية الكبيرة للمال ،فلا غرابة أن نرى الإسلام قد جعل المال من الضروريات الخمس في الحياة و حشد الكثير من التشريعات و الأحكام لحفظه و توفيره و ذلك لتوفير العيش الكريم لكل فرد داخل الدولة الإسلامية سواء كان غنيا أو فقيرا، مسلما أو غير ذلك، ولتحقيق ذلك ، أرست الشريعة الإسلامية قواعد الرقابة المالية و التي تطورت مع عهد الخلافة المزدهر ، فأصبح لها أجهزة و دواوين تباشر رقابة فاعلة مستمرة على مالية الدولة و حمايتها من العبث و الضياع بجانب الرقابة الذاتية التي غرستها العقيدة الصادقة في نفوس المسلمين و ذلك في ظل اقتصاد إسلامي مميز عن النظم الإقتصادية المعاصرة[١٤] .

سادساً: الوقف في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الأموال الموقوفة أحد مصادر الإيرادات في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، وهي أموال قام التبرع بها بوقـــفها على جهة صرف بعينها، كم يقوم بالتبرع بإقامة مشروع تنموي أو مبنى للإيجار ويوقـــف ريعه للصرف على الأيتام أو طلبة العلم أو تعليم القرآن الكريم، وهذا النوع من

[١٢] حسن صالح عناني، خصائص إسلامية في الاقتصاد، القاهرة, المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي , بدون سنة نشر، ص : .١٠٣

[١٣] حسين حسين شحاته، (١٩٩٩) حرمة المال العام، دار النشر للجامعات، مصر، ص 14

[١٤] عبد القادر موفق (٢٠٠٩) الرقابة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس، ص٨٨

الأموال له أحكام خاصة، ويتوجب على المنظمة الأهلية الالتزام بما أوقـــفه المتبرع ولا يجوز لها التصرف بخلاف ما أوقفه مالك المال إلا بإذنه.

ينصرف اصطلاح الوقـــف أو الحبس إلى تصرف مندوب بموجبه يتنازل المالك عن ماله أو منفعة ماله طاعة وقربة لله تعالى، ليعمم هذه المـــنفعة على المجتمع أو شريحة منه، ومن هنا كان تعريف الوقف الذي لقى قبولًا واسعًا عند الباحثين: "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"، كما ينصرف المصطلح إلى المال ذاته، فالوقـــف بهذا المعنى مال تنازل مالكه عن منافعه لصالح المجتمع أو شريحة منه، والوقف والحبس مترادفان ولهما الدلالة ذاتها، حيث إن حقيقة الملك الخاص: "اختصاص حاجز"، يثبت للمالك مزية الانتفاع والتصرف بالمال المملوك إلا لمانع، أما حقيقة الوقف أو الحبس فهي: حجز المالك نفسه ومنعها من جميع التصرفات المادية أو القانونية بالمال الموقوف أو على الأقل تعليقها، حتى يتمخض التصرف فيه لصالح الغير وهو ما يعبر عنه بتسبيل المنفعة، وعلى هذا فأركان الوقف أربعة هي: واقف أهل للتبرع، ومال مملوك يمكن إخراجه عن يد الواقف، وموقوف عليه في وجه بر أو معروف، وصيغة صريحة تعبر عن انعقاد إرادة جازمة بالوقف(١٥).

إن الحقيقة المتقدمة تجعل الوقف من مباحث نظام الملكية، فموجب الوقف على الراجح، (زوال الملك الخاص) بدون التمليك، وهو تصرف ينقل المـــال المملوك عمليًا إلى العهدة الاجتماعية تبررا بإرادة الواقف واختياره على خلاف التأميم والاستملاك الجبري، وهذا لا يمنع وجود صور أخرى للملكية الاجتماعية، إذ يلاحظ أن نظام التملك في الإسلام نظام مختلط يتعايش فيه شكلا الملكية الخاصة والاجتماعية، كما لا يمنع وجود صور أخرى للوقف نشأت بطرق مختلفة، إذ الوقف ينشأ بإحدى إرادات ثلاث، وإن كان المقصود منه واحدًا وهو تعميم الانتفاع بالمورد أو بالمال أو بمنافعه(١٦).

ومما سبق يتبين أن الوقف صدقة جارية مستمر نفعها يتصدق بها مالكها قربة لله تعالى ويحدد مصارفها، وأنه يمتنع بيع أصلها أو تملكه أو إرثه لأحد من الناس، كما يتبين لنا أن الوقـــف يمكن أن يكون على جهة من جهات البر ابتداءً وانتهاءً وقد يكون على أحد من الناس سواء الذرية أو الأقربين وعند انقطاعهم يكون لجهة من جهات البر يعينها الواقف، وهو ما عبر عنه الفقهاء بتقسيم الوقف إلى نوعين(١٧) هما:-

١- الوقف الخيري.

٢- الوقف الذري أو الأهلي.

إن الوقف الخيري هو أكثر فائدة وأشمل نفعًا، وهو ذلك النمط الفاعل من الوقف الذي أسهم إسهاما واضحًا في مسيرة المجتمع الإسلامي عبر العصور، فبواسطته شيدت المدارس والمعاهد والمستشفيات ومهدت الطرق وأوجدت مصادر المياه وأنشأت الملاجئ والأربطة، وأنفق على العلماء وطلبة العلم ووفرت المكتبات، مما أدى إلى ازدهار الحضارة وتقدم المجتمع الإسلامي عموما، هذا كله بالإضافة إلى الوقف

(١٥) الشيخ احمد مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، دمشق، الطبعة التاسعة، مطبعة الانشاء، ج١، ص٢٤١

(١٦) الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك، دار المعارف، ج ٤، ص١٠١، ص١٠٢

(١٧) حسن عبدالغني أبوغده،١٤١٧هـ. صور من التكافل الاجتماعي عند المسلمين، الخفجي، ربيع الأخر ص

على المساجد وخاصة الحرمين من عمارها وصيانتها والإنفاق على الأئمة والمؤذنين وغير ذلك(١٨).

ويضيف الباحث أن مسيرة الوقف مستمرة منذ فجر الإسلام إلى يومنا الحاضر، وأن أهل الخير والإحسان موجودون في كل زمان ومكان، وأن الوقف تعدى حدود الزمان والمكان فبإمكان الواقف أن يوقف ماله في بلد آخر غير البلد الذي يقطن فيه، وقد رأينا من يقطن في بلاد الخليج والبلدان العربية والإسلامية ومسلمو أوروبا وأمريكا ويتبرعون بمشاريع إنشائية وتنموية ويوقفون ريعها لمشروع خيري معين، ويكلّف منظمة أهلية ببناء وتشييد المشروع ويتابع أموال وقفه ويوجهها في الجهة التي يختارها، ومثل هذه المشاريع لها تأثير إيجابي في المجتمع الفلسطيني وفي الاقتصاد الإسلامي في قطاع غزة.

أما الوقف الذري أو الأهلي فهو أقل منفعة من الوقف الخيري حيث تنحصر منفعته في فئة قد لا تكون بحاجة ماسة إليها ثم إنه قد يكون له جوانب سلبية تتمثل فيما يحدث بين ذرية الواقف من شقاق وخلافه وقد شهدت المحاكم في كثير من البلاد الإسلامية قضايا كثيرة تتعلق بالأوقاف الذرية وخاصة مع تقادم الزمن وتفرق الذرية مما زاد في تعقيد قضايا تلك الأوقاف، وهو ما كان مشجعاً لمن يعارضون نظام الوقف بالهجوم عليه في مصر وفي غيرها من بلاد الإسلام (١٩).

وسيركز الباحث في هذا المطلب على الوقف الخيري لأنه من صميم عمل المنظمات الأهلية التي لا تتدخل عادة في الوقف الأهلي أو الذري، وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية المنظمات الأهلية الإشراف على الأصول والمشاريع والأموال الموقوفة، ويكون ريعها مخصصا للصرف على جهة بعينها مثال الإنفاق على المساجد أو تعليم القرآن أو رعاية وتأهيل الأيتام وغيرها من أوجه الصرف الخيرية، ويضيف الباحث بأنه يتوجب على المنظمات الأهلية التي لديها أوقاف خيرية العمل على تنميتها وتطويرها وزيادة إيراداتها لتساهم في الاقتصاد الإسلامي في قطاع غزة.

سابعاً: الوقف بإرادة الشارع

لقد شاءت حكمة الله –سبحانه وتعالى– أن يعمم الانتفاع بموضوعات معينة، ويمنع فيها الاختصاص الفردي، لأن الاختصاص يتيح للمالك أو الحائز مزية الاستئثار ويحجز الآخرين عن الانتفاع وهو ما يخالف قصد الشارع فيها، ولعل من أبرز ما ورد في هذا السياق(٢٠)

وقف المسجد الحرام، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمنا﴾(٢١)، وقال أيضًا: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمنا﴾(٢٢).

حيث وقف النبي –صلى الله عليه وسلم– مسجده في قباء ومسجده في المدينة المنورة، وكذا حال مساجد

(١٨) ساعاتي، يحيى محمود (١٩٩٦) الوقف والمجتمع، كتاب الرياض ٣٩، مؤسسة اليمامة الصحفية الرياض.
(١٩) البرزنجي، جمال، الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع (نماذج معاصرة لتطبيقاته في أمريكا الشمالية) ضمن أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٣م، ص١٨

(٢٠) السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ٢٩ وانظر: ابن قدامة، المغني، ج٥، كتاب الوقف
(٢١) سورة القصص الآية ٥٧
(٢٢) سورة البقرة الآية ١٢٥

المسلمين فلا يصح فيها اختصاص أو تحجير بل وردت عموم الكراهة في لزوم المصلي موضعًا مشخصا منه، قال تعالى﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾(٢٣).

وقف أصول المنافع العامة، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: المسلِمونَ شُرَكاءُ في ثلاثٍ: في الكلأ، والماءِ، والنَّارِ.(٢٤)

وقف الثروات المعدنية الظاهرة بإجماع وعموم الثروات المعدنية على الراجح، فقد ثبت أن النبي اقطع مملحة بمارب للأبيض بن جمال المأربي، لكن الصحابة رضي الله عنهم، لفتوا نظره الشريف إلى أن الملح فيها كالماء العذب، حيث أن المعادن الظاهرة لا تملك بالإحياء ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين، لأن فيه ضررًا بالمسلمين وتضييقًا عليهم(٢٥):

واختلف الفقهاء رحمهم الله في كثير من مسائل الوقف ولذلك جاءت تعريفاتهم له مختلفة أيضًا تبعًا لما يراه كل فريق في هذه المسألة أو تلك، ولا يتسع المقام لبسط القول في هذا، ولكن من أشهر وأخصر تعريفاتهم: -

١- الوقف: هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة ولكن هذه التعريف يحتاج إلى شرح وبيان، ولذا لا بد من إيراد بعض التعريفات التي ذكرها المتأخرون والتي جاء فيها بعض التفصيل المبين لماهية الوقف وكيفيته وجهة الانتفاع به، وما إلى ذلك على سبيل المثال لا الحصر فيما يأتي: -

١- الوقف: هو التنازل لله تعالى –مؤبدًا– عن ملكية المال من أجل أن ينتفع به الناس وذلك كوقف المساجد ليصلي فيها الناس ووقف المدارس على طلبة العلم ووقف مياه الشرب في الطرقات والشوارع والأسواق.

٢- الوقف: يعني التصرّف في ربع العين وما تدّره من مال مع بقاء ذاتها وجعل منفعتها لجهة من جهات البر، وهي بهذا تخرج من ملك صاحبها، وسبل منفعتها يجعلها مبذولة على وجه القرب لله.

٣- الوقف: هو حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدّق بالمنفعة ابتداءً وانتهاءً أو انتهاء فقط، أي أن التصدق بالمنفعة قد يكون من أول الأمر على جهة من جهات البر التي لا تنقطع كالفقراء والمساجد والمستشفيات، وقد يكون على من يحتمل الانقطاع واحدًا كان أو أكثر ثم لجهة بر لا تنقطع كجعل الربع للواقف ما دام حيًا ثم لأولاده من بعده، فإذا انقرضت الذرية يصرف الربع لجهة خيرية يعينها الواقف(٢٦).

ثامناً- الرقابة الذاتية وأثر تطبيقها في المنظمات الأهلية

تعتبر الرقابة في الإسلام وظيفة أساسية لإيجاد مجتمع يتمتع بمواصفات عالية ومميزة، كما أراد الله سبحانه وتعالى لهذا المجتمع أن يكون مجتمعا صالحا وعادلا. وتأتي الرقابة لضبط سلوك الأمة والمجتمعات وبالتالي نهضتها معتمدة إطارا فلسفيا مميزا باستيعابه لكل أبعاد الوظيفة في الدولة المعاصرة. وتأتي الرقابة أيضا للحد من الفساد بشتى اشكاله وانواعه والرقابة الإدارية في الإسلام تركز على أن يقوم الموظفون

(٢٣) سورة الجن: آية ١٨
(٢٤) أخرجه أبو داود وصححه الألباني
(٢٥) أبو زهرة، محمد (١٩٧٢م) محاضرات في الوقف ط ٢ دار الفكر ص٨
(٢٦) عبدالعزيز، محمد الداود. (١٤٠٠هـ)، الوقف، شروطه وخصائصه، أضواء الشريعة (كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) الرياض العدد ١١

والإداريون على حد سواء بمراجعة أعمالهم وتصرفاتهم وإعادة النظر فيها. وبالتالي تصحيحها أما لعدم مشروعيتها أو لعدم ملاءمتها وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في المحافظة على حسن سير المرفق العام وضمان نزاهة الإدارة وكفاءتها وحماية حقوق الأفراد والعاملين وحرياتهم. وأن مباشرة الرقابة تعني فحص العمل أو التاكد من أن التصرف والسلوك الإداري كان صحيحا ثم معالجة الانحراف وقد تحتاج الرقابة قدرا كبيرا من الحكمة والحصافة والإلمام بالنواحي النفسية والإنسانية للعاملين والأفراد على حد سواء، بحيث لا يكون هناك إفراط في الرقابة مما قد يؤدي إلى السلبية، وقتل الدوافع في نفوسهم أو التسيب الإداري، الأمر الذي يصعب معه تحقيق الأهداف وتعد الرقابة الذاتية أسمى أنواع الرقابة في المنظور الإسلامي، كما تعتبر أساس الرقابة في المؤسسات المعاصرة. وقد حدد الأشعري مفهوم الرقابة الذاتية بأنه إحساس الموظف، وهذا الإحساس منشؤه الأيمان بالله الذي لا يكون فيه شك، وأن الله سوف يحاسب الأفراد على أعمالهم ونواياهم، الأمر الذي يقود الأفراد إلى العمل الجيد الحسن المتقن، وفي مقابل ذلك يحاسب الفرد نفسه على أي عمل سيء يقوم به باستمرار، ويحرص على تقييم أعماله وسلوكه من أجل إصلاحها وترشيدها. وتعتبر الرقابة الذاتية خط الدفاع الأول في مواجهة الانحراف الإداري وأداء العمل بالطريقة والشكل والأسلوب الذي يجب القيام به [٢٧]

*** الدراسات السابقة**

*** تمهيد**

مما لا شك فيه أنه يكاد لا تخلو مكتبة أو مرجع أو مصدر علمي اقتصادي إسلامي إلا وتناول الاقتصاد الإسلامي، والمنظمات بشكلٍ عامٍ، وعليه تناولت الجهود السابقة الأدبية، وهو موضوع القطاع غير الربحي في الاقتصاد الإسلامي، ودورها في إحداث تنمية اقتصادية في قطاع غزة، وذلك لتحقيق الاقتصاد الإسلامي، وقد قام الباحث بترتيب الدراسات ترتيبًا تنازليًا من الأحدث للأقدم، وهي على النحو التالي[٢٨]: –

١- استثمار أموال الزكاة في المشاريع الوقفية "تأصيل وضوابط"، مجلة أبحاث، مج١٠، ع١، محمد بن خليل بن محمد (٢٠٢٣).

هدف البحث يهدف إلى توضيح موقف الشريعة الإسلامية من استثمار أموال الزكاة في مشاريع وقفية، وقد انتظم البحث في مقدمة ومبحثين، وخاتمة، وتكمن أهمية الموضوع في أن قضية استثمار أموال الزكاة تُعد نازلة من نوازل الفقه الإسلامي حيث لم يتناولها الفقهاء المتقدمون بالبحث، فالحاجة ماسة لدارسة هذه القضية المعاصرة، ومعرفة حكم الشريعة الإسلامية فيها، ولقد حاولت في بحثي هذا " استثمار أموال الزكاة في المشاريع الوقفية – تأصيل وضوابط "معالجة كل نواحي البحث؛ لذا فقد عملت أولًا على تعريف الاستثمار من حيث اللغة والاصطلاح، كذلك

[٢٧] جودة، محفوظ، ذياب ، صلاح ، قرعوش، كايد (٢٠١٤) اثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين : دراسة ميدانية في المستشفيات الحكومية ا لاردنية ، العدد٢، ص٧

[٢٨] محمد بن خليل بن محمد(٢٠٢٣) استثمار أموال الزكاة في المشاريع الوقفية "تأصيل وضوابط" ، مجلة أبحاث، مج١٠، ع١، ٢٠٢٣،

عملت على تعريف الزكاة والوقف أيضًا من حيث اللغة والاصطلاح، ثم تناول البحث حكم استثمار أموال الزكاة، وأن استثمار أموال الزكاة من إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، وآراء الفقهاء في ذلك من حيث الجواز وعدمه، كذلك تناول البحث ضوابط ذلك الاستثمار في المشاريع الوقفية، والطرق المثلى لهذا الاستثمار، هذا وقد ركز البحث على طرق ثلاثة للاستثمار، فتناول البحث الاستثمار عن طريق الإجارة، والاستثمار عن طريق المشاركة، وعن طريق المضاربة، وصولا إلى الخاتمة، والتي ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي خلصت بها من هذا البحث، والتي منها أن استثمار أموال الزكاة وفق الضوابط المرسومة، يحقق المحافظة على رأس المال مع زيادته، وأن توسيع دائرة الانتفاع بأموال الزكاة، فبدلًا من أن ينتفع بها شخص أو جماعة محدودة؛ فإن مجال الانتفاع سيعم أكبر عدد من الفقراء والمساكين.

٢- دور المنظمات الغير ربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٣٠ دراسة ميدانية، للغامدي (٢٠١٩)[٢٩]

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات الغير ربحية، حيث تلعب المنظمات الغير ربحية دورًا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في منطقة الرياض وفي ضوء رؤية المملكة العربية السعودية. إليك بعض الأمثلة عن الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية: تشمل هذه المنظمات توفير الدعم الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والمساعدة المالية للأفراد والعائلات المحتاجة. تعمل هذه المنظمات على تحسين جودة حياة الفرد وتلبية احتياجاته الأساسية، كذلك تعزيز التعليم والتدريب، حيث تسعى المنظمات الغير ربحية إلى تعزيز التعليم والتدريب في المجتمع من خلال توفير فرص التعلم والتدريب المهني. يشمل ذلك توفير البرامج التعليمية وورش العمل والتدريب التقني لتطوير قدرات ومهارات الشباب والباحثين عن عمل مع تعزيز المشاركة المجتمعية وتعمل المنظمات الغير ربحية على تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المجتمع المحلي. يمكنها تنظيم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والثقافية وتشجيع المواطنين على المشاركة فيها وتعزيز الوعي المجتمعي واوصت الدراسة بالعمل في مجال البيئة والاستدامة حيث تسعى المنظمات الغير ربحية إلى حماية البيئة وتعزيز الاستدامة في المجتمع. يمكنها تنفيذ مشاريعها.

٣- دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مؤسسة الملك خالد الخيريـــة (٢٠١٦)[٣٠]،

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠م حيث يُعتبر القطاع غير الربحي جزءًا مهما في تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى تحقيق تنوع اقتصادي وتنمية مستدامة في البلاد، وتعزيز جودة الحياة للمواطنين. ولتحقيق هذه الرؤية، تلعب المنظمات الغير ربحية دورًا هاما

(٢٩) الغامدي، (٢٠١٩) دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٣٠ دراسة ميدانية،

(٣٠) مجلس المنظمات الاهلية الغير حكومية بالمملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠، دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مؤسسة الملك خالد الخيرية

في عدة جوانب، بما في بما في ذلك التنمية الاجتماعية حيث يعمل القطاع غير الربحي على تعزيز التنمية الاجتماعية في المملكة. وتشمل هذه الجوانب توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع.

٤- منظمات المجتمع المدني في فلسطين لعيسى وسلامة (٢٠١٥).

حيث تناولت بشكل عام المنظمات المجتمعية المدنية في فلسطين، وقد ركّزت هذه الدراسة على السياسات بشكلٍ متزايد، وعلى دعم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار وفي عملية وضع السياسات والحوكمة وإدارة الموارد العامة، وليس فقط في تنفيذ المشاريع والبرامج وبالتالي منظمات المجتمع المدني تمتلك عدة قدرات ومهارات تمكنها من القيام بأدوارها بفعالية، ومن بين هذه القدرات وهي المشاركة والتواصل بحيث تستطيع منظمات المجتمع المدني التواصل والتفاعل مع مختلف شرائح المجتمع، وتحفيزها على المشاركة الفعّالة في العمل الاجتماعي والسياسي. يمكنها بناء شبكات تواصل قوية وتعزيز الحوار والتعاون بين الأفراد والمؤسسات من خلال البحث والتحليل حيث تمتلك منظمات المجتمع المدني القدرة على إجراء بحوث ودراسات تحليلية لفهم التحديات والمشكلات المجتمعية والبيئية، وتحديد الأسباب والعوامل المؤثرة فيها. هذا يمكنها من تطوير حلول فعّالة وتوجيه السياسات والقرارات.

٥- هيكل الاقتصاد الإسلامي، وأثره في الإنتاج والتوزيع، لعكاشة ومقداد (٢٠١٤)[٣١]،

ركزت الدراسة على الاقتصاد الإسلامي واثره في الإنتاج والتوزيع فهو نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية (الشريعة الإسلامية)، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. يتميز الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الأصول والقيم الأساسية، ويتأسس على ثلاثة أركان رئيسية من خلال الحظر على الربا يُعتبر الربا أو الفائدة المرتبطة بالربا محرما في الاقتصاد الإسلامي. يحظر الربا بناءً على توجيهات الشريعة الإسلامية واعتباره غير عادل وضار اقتصاديًا. بدلاً من ذلك، يشجع الاقتصاد الإسلامي على التعامل بنماذج تمويلية مثل المشاركة والتأجير والمرابحة، التي تعتمد على مبادئ المشاركة والشراكة وتجنب الفائدة فالمشاركة والتعاون تعمل على تعزيز الاقتصاد الإسلامي مفهوم المشاركة والتعاون بين الأفراد والمؤسسات وعليه يتم تعزيز مفهوم الشراكة والتعاون العادل بين الأطراف المتعاملة في الصفقات الاقتصادية، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- واقع التنسيق في الجمعيات وأثره على التنمية المستدامة في قطاع غزة، أبو سلطان (٢٠١٣)[٣٢].

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أساليب التنسيق بين الجمعيات، وأثر ذلك على التنمية المستدامة في قطاع غزة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

---

[٣١] مقداد، محمد، عكاشة، أحمد (٢٠١٤) هيكل الاقتصاد الإسلامي، وأثره في الإنتاج والتوزيع، مج٢٢، ع٢.مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة.

[٣٢] أبو سلطان، أشرف دياب (٢٠١٣). واقع التنسيق في منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية المستدامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

أظهرت الدراسة أن التنسيق له نتائج اقتصادية على صعيد التنمية وعلى المجتمع، إدراك المسؤولين في منظمات المجتمع المدني لأهمية التنسيق، مع إقرارهم بوجود ضعفٍ في التنسيق، وذلك لضعف النظام القانوني الذي يحدد طبيعة العلاقة وطبيعة التنسيق، وغياب القانون الموزع للأدوار بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومن وجهة نظر المستفيدين فإن الضعف يكمن في عدم إشراكهم فعلياً في تحديد احتياجاتهم.

*** أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة**

١- دور المنظمات الغير ربحية في التنمية الاجتماعية :تتفق الدراسات على أهمية دور المنظمات الغير ربحية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، سواء في المملكة العربية السعودية (الغامدي، ٢٠١٩) أو في فلسطين (عيسى وسلامة، ٢٠١٥). فالمؤسسات الغير ربحية تلعب دوراً محورياً في تقديم خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي.

٢- التنسيق بين المنظمات :أظهرت الدراسات، مثل دراسة أبو سلطان (٢٠١٣) ودراسة عيسى وسلامة (٢٠١٥)، أن التنسيق الفعال بين المنظمات الغير ربحية يسهم في تعزيز التنسيق المجتمعي، وتمكين المجتمع المحلي، وتحقيق التنمية المستدامة.

٣- مساهمة المنظمات في التنمية المستدامة :تتفق الدراسات على دور المنظمات في تعزيز الاستدامة والتنمية المستدامة، كما في دراسة الغامدي (٢٠١٩) التي أشارت إلى استدامة الأنشطة البيئية والتنموية.

*** أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة**

١- المنهجية والأطر الجغرافية :تختلف الدراسات في المنهجية المتبعة وأماكن الدراسة. ففي دراسة الغامدي (٢٠١٩)، استخدم الباحث المنهج المسحي الميداني في منطقة الرياض، بينما ركزت دراسة أبو سلطان (٢٠١٣) على قطاع غزة، مما يعكس تنوع الظروف والبيئات التي تم تحليلها.

٢- نطاق التركيز بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية : دراسات مثل عكاشة ومقداد (٢٠١٤) ومؤسسة الملك خالد (٢٠١٦) تركز بشكل أكبر على الجوانب الاقتصادية للنظام الإسلامي، مثل حظر الربا وتعزيز العدالة الاقتصادية، بينما دراسات أخرى مثل دراسة الغامدي (٢٠١٩) وعيسى وسلامة (٢٠١٥) تركز على الجوانب الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة.

٣- التركيز على التعاون بين القطاع الخاص والعام :في دراسة أبو سلطان (٢٠١٣)، تم تسليط الضوء على أهمية التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية، بينما في دراسة عيسى وسلامة (٢٠١٥)، تم التركيز على مشاركة المجتمع المدني بشكل أكبر في عملية اتخاذ القرار والحوكمة.

*** الطريقة والإجراءات (الجانب العملي)**

مجتمع الدراسة والعينة: يتألف مجتمع الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة كحالة دراسة، والتي بلغ (٩٩٤) منظمة، (جمعية ومنظمة إنسانية)، طبقًا لمعطيات وزارة الداخلية الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية من فلسطين.

جدول رقم (١): يوضح مجتمع الدراسة والخاص بمؤسسات المجتمع المدني

التوزيع الجغرافي للجمعيات لمحافظات قطاع غزة		مسجل (٢٠٢٢م)
المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
محافظة غزة	556	%56
محافظة الوسطى	97	%10
محافظة رفح	87	%9
محافظة الشمال	131	%13
محافظة خانيونس	123	%12
الإجمالي	994	%100

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية من فلسطين حيث يوضح العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني الأهلية"٢٠٢١: ٢٠٢٢م

عينة الدراسة: تم استخدام عينة الدراسة من خلال حجم المجتمع البالغ قوامه (٩٩٤) منظمة أهلية، حيث استخرج الباحث (277) منظمة أهلية غير ربحية بالطريقة العشوائية الطبقية، حيث تناولت العينة الطبقية (كل من مديري ومساعدي مؤسسات المجتمع المدني العاملون في المنظمات الاهلية (رتبة مدير + مساعد مدير) أي ما نسبته (٢٧.٨٪) من هذه المؤسسات، وكانت موزعةً على محافظات قطاع غزة طبقًا للتمثيل النسبي لكل محافظة، وتم احتساب هذه العينة بعد الرجوع إلى معادلة سيتفن ثامبسون، وهي موضحةٍ حسب الشكل أدناه:

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة توزيع المنظمات عينة الدراسة حسب التمثيل النسبي للمنظمات بمحافظات قطاع غزة طبقًا لبينات وزارة الداخلية الفلسطينية:

التوزيع الجغرافي للجمعيات لمحافظات قطاع غزة		مسجل (٢٠٢٢م)	العينة الفعلية
المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية	حسب التوزيع
محافظة غزة	556	0.56	166
محافظة الوسطى	97	0.10	27
محافظة رفح	87	0.09	26
محافظة الشمال	131	0.13	30
محافظة خانيونس	123	0.12	28
الإجمالي	994	%100	277

*** المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية**

أداة جمع البيانات: استخدم الباحثان الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات لتلك المنظمات.

أ- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية المتمثلة في البيانات التي تم جمعها من العاملين في مؤسسات المجتمع المدني.

ب- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، وأية مراجع قد يرى الباحثان، أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

المحك المعتمد في الدراسة: لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (٥-

١=٤)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمةٍ في المقياس، للحصول على طول الخلية، أي:(٤/٥=٠.٨)، وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمةٍ في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٣): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التأييد
١ – ١.٨٠	٢٠٪ – ٣٦٪	منخفضة جداً
أكبر من ١.٨٠ – ٢.٦٠	أكبر من ٣٦٪ – ٥٢٪	منخفضة
أكبر من ٢.٦٠ – ٣.٤٠	أكبر من ٥٢٪ – ٦٨٪	متوسطة
أكبر من ٣.٤٠ – ٤.٢٠	أكبر من ٦٨٪ – ٨٤٪	مرتفعة
أكبر من ٤.٢٠ – ٥	أكبر من ٨٤٪ – ٢٨٠٪	مرتفعة جداً

المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات، ومستوى الفقرات في كلّ مجالٍ، وحددت الدراسة درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة هذا وسوف تستخدم الدراسة نموذج ليكارت الخماسي، لقياس مدى توافق الفقرات المصنفة حسب الآتي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق جداً).

جدول رقم (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة

المؤسسات المستهدفة	البيان	العدد
النوع الاجتماعي	ذكر	١٩١
	أنثى	٨٦
	المجموع	٢٧٧
الفئة العمرية	٢٠-٢٩	٨٦
	٣٠-٣٩	١١٦
	من ٤٠ فما فوق	٧٥
	المجموع	٢٧٧
الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	٦٦
	من ٥ إلى ١٥ سنة	١٠٠
	من ١٦ فما فوق	١١١
	المجموع	٢٧٧
المؤهل العلمي	دبلوم	٣٠
	بكالوريوس	١٣٤
	ماجستير	٨٩
	دكتوراه	٢٩
	المجموع	٢٧٧
المسمى الوظيفي	مدير	٤٢
	مدير مساعد	٢٩
	رئيس قسم	٧٥
	مساعد رئيس قسم	١٣١
	المجموع	٢٧٧
المحافظة	غزة	١٦٦
	الوسطى	٢٧
	رفح	٢٦
	خانيونس	٢٨
	شمال قطاع غزة	30
	المجموع	٢٧٧

أداة الدراسة: قام الباحث بإعداد استبانة بعد تحكيمها الاولي وصورتها النهائية.

*** صدق وثبات الاستبانة**

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يجيب عن تساؤلاتها، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، أجرى الباحثان اختبارات الصدق الآتية: –

١– صدق المحكمين "الصدق الظاهري": حيث قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وبلغ عددهم عشرة محكمين متخصصين في مجال ذات التخصص، و لم يألوا جهداً في تقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم على عبارات الاستبانة.

٢– صدق المقياس: أولاً: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (٣٠) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له على النحو التالي: –

صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول: مفهومية مؤسسات المجتمع المدني: –

جدول رقم (٥): صدق الاتساق الداخلي دور المشاريع الوقفية في المنظمات

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تساهم منظمات المجتمع المدني في إضافة اقتصادية أو ربحية اجتماعية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي.	.742**	0.001
٢	يقوم مكونات مصطلح المفهومية لدى المنظمات الأهلية في خفض نسبة الفقر في محافظات غزة.	.846**	0.001
٣	تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في القطاع في تحسين حياة الأفراد.	.856**	0.001
٤	تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في تشغيل العاطلين عن العمل وتقليل نسب البطالة.	.767**	0.001
٥	تعمل مؤسسات منظمات المجتمع المدني وفق خطط واضحة وأهداف قابلة للتطبيق.	.832**	0.001

يبين جدول رقم (٥) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الأول والمعدل الكلي للبعد الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠.٠٥)

*** صدق الاتساق الداخلي دور المشاريع الوقفية**

جدول رقم (٦) صدق الاتساق الداخلي

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على المساعدات بشكل كبير.	٨٨٤.**	0.001
٢	يوجد انتظام واضح في صرف المساعدات المالية.	.877**	0.001
٣	تتم الرقابة على البرامج المالية المقدمة بشكل إداري سليم.	.798**	0.001
٤	تعتمد مؤسسات المجتمع المدني آلية مالية سليمة في عملية الصرف وأوجهها القانونية.	.869**	0.001
٥	تحقق منظمات المجتمع المدني ربحية اجتماعية ذات قيمة مضافة في مجال التنمية البشرية.	.827**	0.001

يبين جدول رقم (٦) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الثاني والمعدل الكلي للبعد الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠.٠٥)

*** ثبات فقرات الاستبانة :Reliability**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونبا.

*** النتائج والتوصيات**

أولاً: النتائج

خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات وهي على النحو الآتي: –

١– بلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة ٩٩٤ منظمة، مع توزيع جغرافي متفاوت عبر المحافظات الجنوبية لقطاع غزة.

٢– تم اختيار عينة الدراسة البالغ حجمها ٢٧٧ منظمة باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية، والتي تمثل (٢٧.٨٪) من إجمالي المجتمع.

٣– تتوزع العينة بتمثيل نسبي للمنظمات في مختلف محافظات قطاع غزة، حيث كانت محافظة غزة هي الأعلى من حيث عدد المنظمات.(56%)

٤- أظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال محاربة الفقر وتشغيل العاطلين عن العمل.

٥- منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل ملحوظ في تحسين حياة الأفراد وتوفير خطط وأهداف قابلة للتطبيق.

٦- أظهرت الدراسة دورًا بارزًا للمشاريع الوقفية في تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال الاعتماد على المساعدات المالية بشكل فعال.

٧- توجد رقابة إدارية واضحة على البرامج المالية التي تقدمها هذه المؤسسات.

٨- أظهرت الدراسة أن الجمعيات الخيرية تساهم بشكل رئيسي في تطبيق المعاملات المالية الإسلامية، وتشترك مع القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات اجتماعية شاملة.

٩- تعاون القطاع الخاص والعام كان له دور كبير في الحد من عوز الفقراء ورفع مستوى المشاركة المجتمعية.

١٠- أظهرت النتائج أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين منظمات المجتمع المدني والبلديات والأجهزة الحكومية.

١١- مرابحات إسلامية وعقود التمويل لعبت دورًا حيويًا في تحسين الوضع الاقتصادي، وخاصة في تخفيف نسبة الفقر وحل مشكلة البطالة في قطاع غزة.

ثانياً: التوصيات

١- زيادة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من أجل تحسين فعالية البرامج التنموية وخاصة منها الخيرية.

٢- يجب تطوير آليات قانونية واضحة لضمان توزيع الأدوار بين مختلف الأطراف في المجتمع.

٣- ينبغي تشجيع ودعم المشاريع الوقفية التي تعتمد على آليات تمويل إسلامية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بها.

٤- توسيع نطاق المشاريع الوقفية في مختلف القطاعات (مثل الصحة، والتعليم، والإسكان) لتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية.

٥- ضرورة زيادة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص لتوفير المزيد من الفرص للشباب والمجتمعات الفقيرة في قطاع غزة.

٦- توسيع نطاق دعم القطاع الخاص في مشاريع التنمية المجتمعية.

٧- يوصى بتطوير آليات فعالة لجمع البيانات من المؤسسات المجتمعية بشكل دوري لتمكين الباحثين من تقييم الأثر الفعلي للمشاريع التنموية على المجتمع.

٨- العمل على زيادة الوعي المجتمعي حول دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

أبو زهرة، محمد (١٩٧٢م) محاضرات في الوقف ط ٢ دار الفكر ص٨.

أبو سلطان، أشرف دياب (٢٠١٣). واقع التنسيق في منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية المستدامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في الإدارة والقيادة،

البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

أبو سنة، أحمد فهمي (٢٠٠٣). نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر، (ص١٤).

البخاري، صحيح البخاري، (١٤٢٢هـ) باب السلم في الكيل المعلوم، دار طوق النجاة، دمشق، رقم الحديث(٤٧٧٧) الايمان حديث رقم ٩.

البرزنجي، جمال، الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع (نماذج معاصرة لتطبيقاته في أمريكا الشمالية) ضمن أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٣م، ص١٨.

جودة، محفوظ، ذياب، صلاح، قرعوش، كايد (٢٠١٤) اثر تطبيق مبادئ الرقابة الذاتية في الإسلام على أداء الأطباء والممرضين: دراسة ميدانية في المستشفيات الحكومية ا لاردنية، العدد٢، ص٧.

حسن صالح عناني، خصائص إسلامية في الاقتصاد، القاهرة، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، بدون سنة نشر، ص: .١٠٣.

حسن عبدالغني أبوغده،١٤١٧هـ. صور من التكافل الاجتماعي عند المسلمين، الخفجي، ربيع الأخر.

حسين حسين شحاته، (١٩٩٩) حرمة المال العام، دار النشر للجامعات، مصر، ص ١٤.

الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك، دار المعارف، ج ٤، ص١٠١، ص١٠٢.

ساعاتي، يحيى محمود (١٩٩٦) الوقف والمجتمع، كتاب الرياض ٣٩، مؤسسة اليمامة الصحفية الرياض.

السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ٢٩ وانظر: ابن قدامة، المغني، ج٥، كتاب الوقف

سورة آل عمران: آية ١٠٤.

شابرا، محمد عمر عبد الكريم (١٩٩٦). الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، (ص١٤١).

الشرباصي، أحمد (١٩٨١). المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (ص٣١).

الشيخ احمد مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، دمشق، الطبعة التاسعة، مطبعة الانشاء، ج١، ص٢٤١.

عبد القادر موفق (٢٠٠٩) الرقابة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديات المعاصرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، ص٨٨.

عبدالعزيز، محمد الداود. (١٤٠٠هـ)، الوقف، شروطه وخصائصه، أضواء الشريعة (كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) الرياض العدد ١١.

الغامدي، (٢٠١٩) دور المنظمات الغير ربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٣٠ دراسة ميدانية.

الفنجري، محمد شوقي (٢٠١٠). الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، منشورات وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، (ص٨٨).

مجلس المنظمات الاهلية الغير حكومية بالمملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠، دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مؤسسة الملك خالد الخيرية.

المحكم والمحيط الأعظـــم لابن سيده ١٨٦/٦، (ص١٠٢).

محمد بن خليل بن محمد (٢٠٢٣) استثمار أموال الزكاة في المشاريع الوقفية "تأصيل وضوابط"، مجلة أبحاث، مج١٠، ع١، ٢٠٢٣.

مقداد، محمد، عكاشة، أحمد (٢٠١٤) هيكل الاقتصاد الإسلامي، وأثره في الإنتاج والتوزيع، مج٢٢، ع٢. مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة.

منصوري، كمال (٢٠١٧). المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة الكترونية شهرية تعني بالعلوم الإنسانية، العدد ٣٠، الأردن، (ص٢٣).

والحديث أخرجه مسلم حديث (١٠٢)، وأخرجه الترمذي في كتاب البيوع» «باب ما جاء في كراهة الغش في البيوع» (١٣١٥).١٧

ثانياً- المراجع الأجنبية

Overview of Economics: Three Economists and Their Theories", www.infoplease.com, Retrieved 21-9-201.